A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/RES/54/227
17 February 2000

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠١ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/54/589)]

٥٤/٢٢٧ - التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ٣٧/٢٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢، وسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي،

وإذ تثني على الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية لما تبديه من التزام متواصل بالأخذ بترتيبات للتعاون فيما بينها تكون أكثر اتساما بالعمق وبالطابع الرسمي، لأجل تحقيق التكامل الإقليمي،

وإذ تلاحظ توقيع الجماعة الإنمائية على البروتوكول المتعلق بصون الأحياء البرية وإنفاذ القوانين، والبروتوكول المتعلق بالصحة، وإنشاء رابطة الغرف التجارية الوطنية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فضلا عن اعتماد إعلان بشأن الإنتاجية، التي تعتبر خطوات إضافية لتعزيز التعاون الإقليمي،

وإذ تسلم بما تحقق من تعزيز لأشكال الحكم الديمقراطي وغير ذلك من التطورات الإيجابية، التي تشمل توطيد أركان السلام وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في المنطقة، بإنشاء مؤسسات لمواصلة التكامل الإقليمي، مثل المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمنتدى الانتخابي للجماعة الإنمائية ورابطة محاميي الجماعة الإنمائية،

وإذ تؤكد من جديد أن النجاح في تنفيذ البرامج الإنمائية للجماعة الإنمائية لن يتحقق إلا إذا وضعت موارد كافية تحت تصرفها،

وإذ تلاحظ أن آثار الصراعات المسلحة، بما نجم عنها من خسائر في الأرواح وتدمير للهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي، تتطلب مواصلة برامج الإصلاح والتعمير وتعزيزها من أجل إنعاش اقتصادات بلدان المنطقة،

وإذ ترحب بما تبذله الجماعة الإنمائية من جهود لجعل الجنوب الأفريقي منطقة خالية من الألغام الأرضية،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق أن الأحوال الجوية المعاكسة قد أسفرت عن عجز في محاصيل الحبوب في المنطقة في موسم ١٩٩٩-٢٠٠٠، مما ينطوي على خطر ازدياد الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية،

وإذ تقر بالمساهمة الاقتصادية والمالية القيمة الفعالة التي قدمتها بعض أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وقدمها المجتمع الدولي لاستكمال الجهود الوطنية ودون الإقليمية المبذولة من أجل النهوض بعملية إحلال الديمقراطية والإنعاش والتنمية في الجنوب الأفريقي،

وإذ تؤكد من جديد أن السبب الرئيسي للحالة الراهنة في أنغولا هو عدم امتثال الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، بقيادة جوناس سافيمبي، لالتزاماته المقررة بموجب "اتفاقات دي باز"[(١)] وبروتوكول لوساكا[(٢)] وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لما لحق بالحالة الإنسانية في أنغولا، التي هي خطيرة أصلا، من تدهور شديد بفعل الحالة الراهنة في البلد، مما يعرقل أيضا الجهود الرامية إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي والتعمير الوطني فضلا عن مشاريع التنمية الإقليمية،

وإذ تعرب عن ارتياحها للمبادرات الرامية إلى إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي شرعت فيها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بقيادة الرئيس ف. ج. ت. شيلوبا، رئيس زامبيا، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وغيرهما من الكيانات،

وإذ ترحب مع الارتياح بتوقيع جميع أطراف الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ١٠ تموز/يولية ١٩٩٩ في لوساكا، على اتفاق لوقف إطلاق النار[(٣)]، باعتبار ذلك خطوة إلى الأمام نحو إقرار سلام دائم في ذلك البلد،

---

(١) S/22609؛ انظر: **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة والأربعون، ملحق نيسان/أبريل وأيار/ مايو وحزيران/يونيه ١٩٩١.**

(٢) S/1994/1441؛ انظر: **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة التاسعة والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.**

(٣) S/1999/815، المرفق؛ انظر: **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الرابعة والخمسون، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٩.**

وإذ تلاحظ مع القلق ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعةالمكتسب في المنطقة، وهو ما يترك آثارا اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق،

وإذ تؤكد من جديد الاعتراف بأهمية الدور الذي تؤديه المرأة في تنمية المنطقة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي، على ما يقدمه للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من دعم مالى وتقنى ومادي؛

٣ - **تناشد** المجتمع الدولي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة الاستمرار في تقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية، حسب الاقتضاء، إلى الجماعة الإنمائية لتمكينها من تنفيذ برنامج العمل بالكامل، وتلبية احتياجات المنطقة في مجال التعمير والإصلاح، وتحقيق مزيد من التقدم في عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي؛

٤ - **تهيب** بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة التي لم تُقم بعد اتصالات وعلاقات مع الجماعة الإنمائية أن تستكشف إمكانية القيام بذلك؛

٥ - **تناشد** الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمجتمع الدولي مساعدة ودعم الجماعة الإنمائية فيما تبذله من جهود لمكافحة الألغام الأرضية، وتطلب إلى الدول الأعضاء في الجماعة أن تواصل تعزيز جهودها في هذا الصدد؛

٦ - **تناشد أيضا** الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمجتمع الدولي مساعدة الجماعة الإنمائية بالموارد المناسبة لتنفيذ البرامج والقرارات التي اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية المختلفة، مع التأكيد بصورة خاصة على تعزيز دور المرأة في عملية التنمية، وترحب في هذا الصدد بإنشاء شبكة إشراك المرأة في مجتمع الأعمال، التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بهدف تمكين المرأة بجملة وسائل من بينها تيسير وتعزيز إمكانية حصولها على الائتمان وعلى التدريب في مجال الأعمال وعلى المهارات التقنية؛

٧ - **تناشد** المجتمع الدولي دعم التدابير التي تتخذها الجماعة الإنمائية للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، بما في ذلك تقديم مقترحات باتخاذ إجراءات رئيسية في المستقبل لموالاة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٥]؛

---

(٤) A/54/273.

(٥) **تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٨ - تناشد المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن يواصلا تقديم المساعدة التي تحتاجها بشدة بلدان الجماعة الإنمائية التي تمر بعملية التعمير الوطني، تمكينا لها من تعزيز جهودها الهادفة إلى إرساء الديمقراطية وتعزيز تنفيذ برامجها الإنمائية الوطنية؛

٩ - تناشد المجتمع الدولي أن يمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن أنغولا فيما يتصل بالجزاءات المفروضة على يونيتا التي من شأنها، بالتضافر مع الجهود الأخرى، أن تسهل عملية إنعاش الاقتصاد الأنغولي وإعادة بنائه؛

١٠ - تحث المجتمع الدولي على اتخاذ الإجراءات اللازمة، وبخاصة تقديم المساعدة الإنسانية، لأجل منع معاناة الشعب الأنغولي، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنون، وتحث السلطات الأنغولية على مواصلة تسهيل المساعدة وإيصال تلك المساعدة، وتحث أطراف الصراع الأخرى ذات الصلة على بذل كل ما في وسعها في هذا الصدد؛

١١ - تهيب بالمجتمع الدولي، والأمم المتحدة خاصة، مواصلة تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمساعدة على إنعاشها وإعادة بناء اقتصادها؛

١٢ - تحث جميع أطراف اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار[٣] على العمل على تنفيذه بالكامل، وعلى التعاون في هذا الصدد مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية؛

١٣ - تحث المجتمع الدولي على مواصلة مساعدة البلدان التي تستقبل اللاجئين في التصدي لما تواجهه من تحديات اقتصادية واجتماعية وإنسانية وبيئية؛

١٤ - تناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المساعدة في تعزيز قدرة المنطقة على إدارة الموارد المائية على نحو يكفل استدامتها، والاستجابة بسخاء لحالة الجفاف في الجنوب الأفريقي، وذلك بدعم المنطقة في إطار استراتيجياتها الموضوعة للتأهب للجفاف وإدارته؛

١٥ - تهيب بالمجتمع الدولي أن ينظر في دعم إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وممرات إنمائية داخل منطقة الجماعة الإنمائية، بمشاركة نشطة من القطاع الخاص، مع الاعتراف بما تتحمله البلدان المعنية من مسؤوليات وبجهودها الجارية فيما يختص بتهيئة البيئة اللازمة، بما فيها الإطار القانوني والاقتصادي المناسب لهذه الأنشطة؛

١٦ - تطلب أيضا إلى المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية للتصدي للعواقب وللتحديات والفرص الجديدة التي تطرحها على اقتصادات المنطقة عملية العولمة والتحرير؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، بالتشاور مع الأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تكثيف الاتصالات الهادفة إلى تعزيز وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة؛

١٨ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٧
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩